

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، داود طنبيلة ، حسين السكران

المميز:

المميز ضده: الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٤/٩/٢٨ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة  
الجنايات الكبرى في القضية رقم ٢٠١٣/١١٣٩ تاريخ ٢٠١٤/٧/٢٤ والمتضمن تعديل  
الوصف الجرمي والحكم بحبس المميز ستة أشهر محسوبة له مدة التوقيف .

طالباً قبول التمييز شكلاً لوقوعه على العلم وفي الموضوع نقض القرار المميز و/أو  
إعلان براءة المتهم وإجراء المقتضى القانوني للأسباب التالية وتتلخص :

١- أخطأت المحكمة بالنتيجة التي توصلت إليها بالنسبة للمميز حيث لم تأخذ  
ببينة النيابة والدفاع .

٢- أخطأت المحكمة لوقوعها بالغموض والخطأ بيز كونهما شقيقين .

٣- أخطأت المحكمة وخالفت القانون والأصول وجرمت المتهم بما أسند إليه بعد  
التعديل رغم أن بينات النيابة عاجزة وقاصرة وغير مقنعة مع أن بينات الدفاع  
جاءت جازمة بأنه لم يكن موجوداً وقت قيام مالك شقيقه بالاعتداء على المشتكي

- ٤- أخطأت المحكمة بالاعتماد على أقوال المشتكى المخالفة للقانون وجاءت شهادته متناقضة ورغم ما اقترفه من جرم شنيع على شقيقة المتهمين .
- ٥- أخطأت المحكمة بالنتيجة التي توصلت إليها حيث إن شاهد النيابة ابن المشتكى الحدث قد تناقضت أقواله في مراحل التحقيق .
- ٦- إن القرار المميز غير محقق للعدالة والنتيجة المستخلصة غير سائغة بالنسبة للمتهم

وبتاريخ ٢٠١٤/١٠/١٢ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية يطلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً لوقوعه على العلم وفي الموضوع رده وتأييد القرار المميز .

## القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى قد أسندت للمتهمين:

- ١-
- ٢-

### التهمة التالية :

- ١- جناية الشروع بالقتل العمد خلافاً للمواد ١/٣٢٨ و ٧٠ و ٧٦ عقوبات .
- ٢- جنحة السرقة بالاشتراك خلافاً للمادتين ٢/٤٠٧ و ٧٦ عقوبات .
- ٣- جنحة حمل وحياسة أداة حادة خلافاً للمادة ١٥٦ عقوبات .
- ٤- جنحة إلحاق الضرر بمال الغير خلافاً للمادة ٤٤٥ عقوبات مكررة مرتين .

وتتلخص وقائع هذه القضية وكما جاء بإسناد النيابة العامة بأن المجني عليه هو زوج شقيقة المشتكى عليهما وعلى أثر ادعاء شقيقتهم الأخرى باعتهائه عليها جنسياً قررا الانتقام منه وقتله وأعدا لذلك الأمر عدته أدوات حادة واستعاناً على ذلك بشقيقتين آخرين لهما من مرتبات القوات المسلحة وبحدود الساعة الواحدة من فجر يوم ٢٠١٣/٣/١٥ توجهوا جميعاً إلى منزله ودخلوه دون استئذان وسحبوا المجني عليه من غرفة نومه وأعملوا فيه الطعن حتى فقد الوعي واعتقدوا أنه توفي وتركوه وألحقوا

أضراراً مادية بمحتويات منزله وسيارته وسرقوا مسجل السيارة وبالنتيجة قدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

باشرت محكمة الجنايات الكبرى النظر بهذه الدعوى وبعد استكمال إجراءات النقاضي فيها أصدرت حكمها رقم ٢٠١٣/١١٣٩ تاريخ ٢٤/٧/٢٠١٤ والقاضي بـ :

- ١- إعلان براءة المتهمين من جنحة السرقة .
- ٢- إدانة المتهمين بجنحة حمل وحياسة أداة حادة والحكم على كل واحد منهما بالحبس لمدة أسبوعين والرسوم والغرامة عشرة دنانير والرسوم ومصادرة الأدوات الحادة حال ضبطها .

٣- إسقاط دعوى الحق العام عن المتهمين . عن جنحة إلحاق الضرر بمال الغير لتنازل المشتكي عن حقه الشخصي .

٤- تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جناية الشروع بالقتل العمد خلافاً للمواد ١/٣٢٨ و ٧٠ و ٧٦ عقوبات إلى جنحة الإيذاء طبقاً للمادة ٣٣٤ عقوبات وإسقاط الحق العام عنه لإسقاط المشتكي حقه الشخصي عنه وتضمنين المجني عليه رسم الإسقاط .

٥- تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جناية الشروع بالقتل وفقاً للمواد ١/٣٢٨ و ٧٠ و ٧٦ عقوبات إلى جنحة الشروع المقترن بالعدر المخفف وفقاً لأحكام المواد ٣٢٦ و ٧٠ و ٩٨ عقوبات وبدلالة المادة ٢/٩٧ من القانون ذاته .

والحكم عليه بالحبس لمدة سنة واحدة والرسوم والنفقات محسوبة له مدة التوقيف وإسقاط الحق الشخصي اعتبار ذلك من الأسباب المخففة التقديرية عملاً بأحكام المادة ٣/٩٩ وتخفيض العقوبة لتصبح حبسه مدة ستة أشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف وتضمنينه نفقات المحاكمة .

وعن أسباب الطعن الدائرة حول وزن البينة والنتيجة التي توصلت إليها محكمة الجنايات الكبرى والقرار مخالف للقانون والأصول .

وفي ذلك نجد إن ما يستفاد من أحكام المادة ٢/١٤٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية وما استقر عليه قضاء محكمة التمييز إن وزن البينة وتقديرها والقناعة بها أو طرحها هو من المسائل الواقعية التي تستقل بها محكمة الموضوع في تكوين قناعتها دون رقابة عليها

في ذلك من محكمة التمييز طالما كانت النتيجة مستخلصة بصورة سائغة وسليمة ولها ما يؤيدها من البيانات .

وفي الحالة المعروضة وحول تطبيق القانون على وقائع هذه الدعوى نجد إن الواقعة الجرمية التي اعتفتها محكمة الجنايات الكبرى مستمدة من بيانات قانونية ثابتة مقدمة بهذه الدعوى ومستخلصة بصورة سليمة وقد طبقت القانون تطبيقاً سليماً في تعديلها للوصف الجرمي للواقعة .

حيث إن الطاعن قام بطعن المجني عليه في بطنه بأداة حادة كانت معه وأحدثت إصابة اخترقت التجويف البطني البروتوني وأحدثت نزفاً بالمساريقا وإن الإصابة شكلت خطورة على حياة المصاب .

وإن ما سمعه المتهم عن الأفعال الجنسية بين المجني عليه وشقيقته | دفعه للأفعال المذكورة أعلاه تحت تأثير سورة غضب شديد الأمر الذي يشكل ما اقترفه كافة أركان وعناصر جريمة الشروع بالقتل وفقاً لأحكام المواد ٣٢٦ و ٧٠ و ٩٨ من قانون العقوبات.

وبذلك يكون القرار المطعون فيه واقعاً في محله وجاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعة وتسببياً وعقوبة ولا يشوبه عيب مما يقتضي رد هذه الأسباب .

لهذا نقرر رد الطعن موضوعاً وتأييد القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ٦ ربيع الثاني سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٧/١/٢٠١٥ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق / غ.د.